

**الاحتجاج بالقراءات القرآنية وموقف النحاة منه**

**محمود حسن عمر**

# الاحتجاج بالقراءات القرآنية وموقف النحاة منه

## مقدمة:

الحمدُ لله الأول والآخِر، الظاهر الباطن، القادر القاهر، شكرًا على تفضُّله وهدايته، وفزَعًا إلى توفيقه وكِفايته، ووسيلة إلى حِفظه ورعايته، ورغبةً في المزيد من كريم آلائه، وجميل بلائه، وحمدًا على نِعَمه التي عظُم خطرُها عن الجزاء، وجلَّ عددُها عن الإحصاء، وصلى الله على محمد خاتم الأنبياء، وعلى آله أجمعين، وسلَّم تسليمًا.

**أمَّا بعدُ**:

فهذا بحثٌ موجز عن الاحتجاج بالقراءات القرآنية، أتحدث فيه عن هذا الأصل المهم من الأصول السماعية للنحو العربي، مُبينًا موقف العلماء - قدامى ومحدثين - من هذه القضية.

من الثابت أن النحو العربي تنقسم أصوله إلى قسمين: أصول سماعية (نقلية)، وأصول عقلية، فأما السماعية، فتتمثل في القرآن الكريم والحديث الشريف، وكلام العرب الموثوق بعربيَّتهم وفصاحتهم: شعره ونثره، وأما العقلية فتتمثل في القياس والتعليل... إلخ، وقد ألَّف الدكتور محمد رفعت فرج الله كتابًا باسم أصول النحو السماعية، وكان هذا المؤلَّف رسالته للدكتوراه، وقد تناوَل في هذا الكتاب قضية الاحتجاج بالقراءات القرآنية والحديث النبوي وكلام العرب بالتفصيل.

والسماع هو الأصل الأول من أصول اللغة، وقد عرَّفه السيوطي بقوله: "هو ما ثبَت في كلام مَن يُوثَق بفصاحته، فشمِل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيِّه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بَعثته، وفي زمانه وبعده، إلى أن فسَدت الأَلسِنة بكثرة المولَّدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر**"**[[1]](#footnote-1)**.**

## وقد قسمت هذا البحث إلى أربعة مباحث:

**المبحث الأول: مكانة الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وتحته خمسة مطالب:**

**المطلب الأول: تعريف القراءة لغةً واصطلاحًا.**

**المطلب الثاني: مفهوم الاحتجاج وبداية ظهوره.**

**المطلب الثالث: مكانة الاحتجاج بالقراءات القرآنية في النحو.**

**المطلب الرابع: من فوائد تعدد القراءات.**

**المطلب الخامس: منهج علماء القراءات في تناوُل القراءة.**

**المبحث الثاني: موقف النحاة الأوائل من الاحتجاج بالقراءات، وتحته ستة مطالب:**

**المطلب الأول: منهج البصريين والكوفيين في تناوُل القراءات.**

**المطلب الثاني: موقف عيسى بن عمر الثقفي.**

**المطلب الثالث: موقف أبي عمرو بن العلاء.**

**المطلب الرابع: موقف سيبويه.**

**المطلب الخامس: موقف الفراء.**

**المطلب السادس: موقف الأخفش الأوسط.**

**المبحث الثالث: موقف النحاة الخالفين لسيبويه وعصره من الاحتجاج بالقراءات، وتحته خمسة مطالب:**

**المطلب الأول: موقف المبرد.**

**المطلب الثاني: موقف ابن جني.**

**المطلب الثالث: موقف ابن مالك.**

**المطلب الرابع: موقف أبي حيان الأندلسي.**

**المطلب الخامس: موقف السيوطي.**

**المبحث الرابع: موقف المحدثين من الاحتجاج بالقراءات، وتحته أربعة مطالب:**

**المطلب الأول: موقف الأستاذ سعيد الأفغاني.**

**المطلب الثاني: موقف الدكتور محمد عيد.**

**المطلب الثالث: موقف الشيخ محمد الخضر حسين.**

**المطلب الرابع: الترجيح.**

## تمهيد:

يقول الدكتور عوض بن حمد القوزي: "الخطوات الأولى للدرس النحوي تتصل اتصالاً مباشرًا بالقرآن الكريم؛ إذ قامت لخدمته وحمايته من اللحن والتصحيف، ثم تطوَّرت فشمِلت بلاغته وإعجازه، وتعدَّتْ لدراسة تأويله وتفسيره، ثم دراسته دراسةً صوتية لمعرفة مخارج الحروف وتأثير بعضها في بعض، وبالنظر إلى كتاب سيبويه باعتباره أولَ كتاب في نحو العربية يصل إلينا، نجده يشتمل على هذه العلوم جميعًا - وإن لم يُسمَّها - ففي الكتاب نحو من أربعمائة آية قرآنية يَسوقها سيبويه للتدليل على بعض قواعد النحو، أو طُرق التعبير والأساليب اللغوية المتبعة"[[2]](#footnote-2).

# المبحث الأول: مكانة الاحتجاج بالقراءات القرآنية

## المطلب الأول: تعريف القراءة لغة واصطلاحًا:

### أولاً: القراءة في اللغة:

القراءات جمع مفرده قراءة، وأصل مادتها تعود إلى (ق ر ى)، وهو أصل صحيح يدل على جمع واجتماع؛ يقول الصاحب بن عباد في المحيط: "وقالوا: قَرِيْتُ القُرْآنَ - بالياء غير مهموزٍ - وصَحِيْفَةٌ مَقْرِيَّةٌ: بمعنى مقْرُوْءَة"[[3]](#footnote-3).

يقول ابن فارس: "قالوا: ومنه القرآن، كأنه سُمِّي بذلك لجمْعه ما فيه من الأحكام والقَصص وغير ذلك"[[4]](#footnote-4).

يقول الزبيدي في تاج العروس: "يقال: قرأ يقرأ قراءةً وقرآنًا، والاقتراء افتعال من القراءة"[[5]](#footnote-5).

يقول ابن منظور: "معنى قرأتُ القرآن: لَفَظْت به مَجْمُوعًا؛ أي: أَلقيته"[[6]](#footnote-6).

### ثانيًا: القراءة في الاصطلاح:

ذكر علماء القراءات تعريفات متعددة لها؛ بعضها قريب من المقصود، والبعض الآخر يَبعُد قليلاً، وهناك تعريفات متداخلة، لكن أبرز هذه التعريفات هي:

1- تعريف ابن الجزري ت 833هـ؛ حيث قال: "القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعَزْو الناقلة"[[7]](#footnote-7).

2- تعريف القسطلاني ت 923هـ بقوله: "علم يُعرف به اتفاق الناقلين لكتاب الله، واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف، والإثبات والتحريك والإسكان، والفصل والاتصال"[[8]](#footnote-8).

3- تعريف عبد الفتاح القاضي، وقد قال عنها: "علم يُعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقًا واختلافًا، مع عَزْو كل وجه لناقله"[[9]](#footnote-9).

## المطلب الثاني: مفهوم الاحتجاج وبداية ظهوره:

يقول الدكتور محمود أحمد الصغير: "الاحتجاج للقراءة فنٌّ من فنون القراءات، ارتبط تطوُّره بها منذ بدأت حروفًا متفرقة إلى أن صارت عِلمًا مستقلاًّ، فقد كان في أول عهده غضًّا، يقتصر على المشابهات القريبة التي تُعقَد بين القراءات - أو سائر أساليب اللغة - في اللفظ أو المعنى أو التركيب، ومن هذه المشابهات احتجاج ابن عباس لقراءة: (وانظر إلى العظام كيف نُنْشِرُها)، بقوله تعالى: {ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ} [عبس: 22].

ثم أخذت هذه المشابهات تتطور بتطوُّر الاختيارات، وتَقترن بها اقترانًا لازمًا، ولعل خير مَن يُمثِّل هذا الجانب وقتئذٍ القاسم بن سلاَّم ت 224هـ الذي كان يُسوِّغ اختياره القائم على مبدأ الكثرة بمسائل النحو والصرف واللغة، وأساليب القرآن الكريم والشعر، وأقوال العرب"[[10]](#footnote-10).

ثم يقول أيضًا: "ومنذ هذه الحقبة بدأت كتب الاحتجاج المستقلة بالظهور، فكان منها كتاب المبرد، ثم توالَت بعده المصنفات، ولا سيما بعد أن أطلَق ابن مجاهد مقياسه التاريخي؛ إذ أسرع عدد من العلماء إلى تأليف الكتب فيه، فقد وضع كل من أبي بكر محمد بن السري ت 316هـ، وأبي طاهر عبد الواحد البزاز ت 349هـ، ومحمد بن الحسن الأنصاري ت 351هـ، وأبي علي الفارسي ت 377هـ، ومكي بن أبي طالب القيسي ت 437هـ - كتابًا مستقلاًّ في هذا الشأن، فأصبح بذلك الاحتجاج للقراءة علمًا قائمًا بذاته، له أصول وأدوات، وعلماء يَنصرفون إليه"[[11]](#footnote-11).

ويقول أيضًا: "ويُراد بالاحتجاج الكشفُ عن وجْه القراءة في نحوها أو صرفها أو لغتها، وتسويق الاختيار، وذلك بأساليب اللغة الأخرى - من قرآن وشعر ولغات - ولا يُراد به توثيقُ القراءة، أو إثبات صحة قاعدة نحوية فيها..... لأن القراءة سُنة ثابتة صحيحة في عربيَّتها، وما الكشف عن وجهها والدفاع عنه، إلا نوع من الترجيح الذي يُتيح لصاحب الاختيار - فضلاً عن مبدأ الكثرة أو الاستفاضة - أن يَنتقي من هذه القراءات الكثيرة ما يطمئنُّ إليه في صلاته**"**[[12]](#footnote-12)**.**

## المطلب الثالث: مكانة القراءات القرآنية في النحو:

للقرآن الكريم مكانة خاصة في نفوس العرب والمسلمين بصفة خاصة؛ لذا تواصلت الجهود في خدمته والحفاظ على نصه، فكان النص الأول الذي احتج به النحاة في إثبات قواعدهم؛ يقول السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورَد أنه قُرِئ به، جاز الاحتجاج به في العربية؛ سواءً كان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًّا"[[13]](#footnote-13).

يقول الشيخ سعيد الأفغاني: "ولم يتوفَّر لنص ما توفَّر للقرآن الكريم من تواتُر رواياته، وعناية العلماء بضبْطها وتحريرها متنًا وسندًا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفُصحاء من التابعين، عن الصحابة، عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فهو النص العربي الصحيح المتواتر الْمُجمَع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تُعْنَ أُمةٌ بنصٍّ ما اعتناء المسلمين بنص قرآنهم"[[14]](#footnote-14).

يقول الدكتور مطير بن حسين المالكي: "لقد مهَّدتْ بحوث القراءات لكثير من الدراسات اللغوية والمسائل النحوية، فكان اختلاف اللفظ الواحد في الإعراب أو الحركات دافعًا لكثير من العلماء إلى الاجتهاد في الحصول على مخرج سليم يتَّفق والقراءة، ويتمشَّى مع سياق الآية"[[15]](#footnote-15).

## المطلب الرابع: من فوائد تعدُّد القراءات:

يقول الدكتور عبد العزيز عبده: "وفي جمع الجوامع: إن القراءات السبع متواترة، وهي قراءة الكوفيين، وحمزة، والكسائي، وعاصم، والبصري أبي عمرو، والشامي ابن عامر، والمدني نافع، والمكي ابن كثير، وذلك بلا خلاف، وصرَّح في منع الموانع: بأن قراءة يعقوب وأبي جعفر وخلف متواترة، والشاذ ما وراء العشرة"[[16]](#footnote-16).

يقول الدكتور مطير بن حسين المالكي: "إن القرآن الكريم أصل قواعد النحو لا شك في ذلك، وإذا وردت بعض الكلمات تُخالف المعهود في أسلوب النحو، فذلك لحكمة بالغة؛ منها: الاختصار، والتفنن في الأسلوب، ومنها: تنبيه الذهن للتأمل، والمعروف في قواعد البلاغة أن ما يُراد تنبيهُ السامع إليه من المفردات أو الجمل، يُميَّز على غيره؛ إما بتغيير نسَقِ الإعراب قصدًا إلى المعاني الثانوية، وإما برفع الصوت في الخطاب، أو غير ذلك"[[17]](#footnote-17).

يقول الدكتور محسن هاشم: "لتعدُّد القراءات القرآنية فوائد جَمة؛ منها ما يتصل بأصول الفقه، وأحكام التشريع، ومنها ما يتعلق بالتفسير، وتلمُّس وجوهه التي هي من باب التنوع لا التضاد، ومنها ما يتعلق بإقامة الحجج البالغة، والبراهين الدامغة على حفظ كتاب الله من أن يتطرَّق إليه التصحيف، أو يتسلَّل إليه التحريف، ومن هذه الفوائد:

1- ما يكون لأجل اختلاف حُكمين شرعيين؛ كقراءة (وأرجلِكم) بالخفض والنصب، فقد قرأ نافع وابن عامر، وحفص والكسائي ويعقوب - بنصب اللام عطفًا على (أيديكم)، فيكون حكمها الغسل كالوجه، وقرأ الباقون بخفض اللام عطفًا على برؤوسكم لفظًا ومعنًى، والخفض يقتضي فرْض المسح، والنصب يقتضي فرْض الغسل، وكيفية الجمع بينهما أن يُجعَل المسح للابس الْخُف، والغسل لغيره.

2 – ما في تعدُّد القراءات من عظيم البرهان وواضح الدلالة؛ إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف في القراءات وتنوُّعه، لم يتطرَّق إليه تضاد ولا تناقُض، ولا تَخالُف، بل كله يُصدِّق بعضه بعضًا، ويُبيِّن بعضه بعضًا، ويَشهَد بعضه لبعض على نمط واحد وأسلوب واحد، وما ذاك إلا آية بالغة وبرهان قاطع على صدق ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم"[[18]](#footnote-18).

## المطلب الخامس: منهج علماء القراءات في تناوُل القراءة:

أما علماء القراءات فقد التزموا منهجًا سديدًا في ضبط القراءة واشترطوا لصحة القراءة شروطًا ثلاثة؛ هي:

١- أن يَصِحَّ سندُها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتواتر.

٢- أن تُوافق رسم المصحف العثماني المجمَع عليه.

٣- أن تُوافق وجهًا من وجوه العربية.

وقد صرَّح القراء والنحاة بأن القراءة سُنة مُتَّبعة، وأنها لا تَخضع لغير السماع الصحيح، أما القراءة الشاذة عندهم، فهي ما تَخلَّف أحد شروطها الثلاثة، والتواتر شرط أساسي لصحة القراءة، فإذا تخلَّف لم تَصِح القراءة بذلك الشاذ في الصلاة، وخير مَن يُمثِّل منهج القراء أبو عمرو الداني في قوله: "وأئمة القرَّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردَّها قياس عربية، ولا فُشوُّ لغة؛ لأن القراءة سُنة مُتبعة يَلزَم قَبولها والمصيرُ إليها**"**[[19]](#footnote-19)**.**

# المبحث الثاني: موقف النحاة الأوائل من الاحتجاج بالقراءات

## المطلب الأول: منهج البصريين والكوفيين في تناوُل القراءات:

يقول الدكتور محمد خير الحلواني: "إن النحاة لم يكونوا على منهج واحد في أمر القراءات القرآنية التي تَخرُج عن قراءة الجمهور، فمنهم مَن ردَّ بعضها، وقَبِل بعضًا آخرَ، ومنهم مَن جعل قراءات القرآن كلها حُجة"[[20]](#footnote-20).

تقول الدكتور خديجة الحديثي: "فالاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس، سار عليه البصريون كما سار عليه الكوفيون، أما الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها، واعتبارها أصلاً من أصول الاستشهاد، فهو ليس من منهج البصريين؛ لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حُجة إلا ما كان موافقًا لقواعدهم وأقْيِسَتهم، وأصولهم المقرَّرة، فإن خالَفتها ردُّوها، في حين كانت القراءات مصدرًا من مصادر النحو الكوفي"[[21]](#footnote-21).

يقول الدكتور مهدي المخزومي: "والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقَفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقْيِسَتهم، فما وافَق منها أصولهم ولو بالتأويل، قبِلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثيرٍ من الروايات اللغوية، وعدُّوها شاذَّة، تُحفظ ولا يُقاس عليها"[[22]](#footnote-22).

وقد ذكرت الدكتور خديجة الحديثي أن مِن النحاة مَن توسَّط، فأجاز الاستشهادَ بها لا القياس عليها[[23]](#footnote-23).

وقد رفض الدكتور عبد العزيز الدليمي تعميم وإطلاق الحكم القائل: إن البصريين ردُّوا القراءات الشاذة، والكوفيين قد قبِلوها على الإطلاق، فيقول في ذلك: "أما ما نقلوه من أن الكوفيين هم الذين اعتمدوا على القراءات وقاسوا عليها، وأن البصريين وحْدهم هم الذين رفضوا بعض القراءات؛ لأنها تخالف أصولهم وأقيستهم - فهو قولٌ غير سديد.

إن موقف النحاة واللغويين من القراءات موقف موحَّد لا يختلف فيه كوفي عن بصري، والحق أن كثيرًا من النحاة قد وقفوا من بعض القراءات موقفًا مجانبًا للصواب، ولكن هؤلاء النحاة لم يكونوا كلهم بصريين، فكما كان منهم بصريون؛ أمثال: المازني ت 209هـ، والمبرد ت 285هـ، والزجاج ت 310هـ، كان منهم أيضًا كوفيون؛ أمثال: الكسائي ت 189هـ، والفراء ت 207هـ، بل ربما كان الكسائي هو الذي بدأ تَخطئة القرَّاء؛ إذ نرى الفراء يتوقَّف في كتابه (معاني القرآن) مرارًا؛ ليقول: إن الكسائي كان لا يُجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك، ويُفهَم من بعض نصوص معاني القرآن للفراء أنه يَرُدُّ بعض القراءات، ويَرمي بعض القرَّاء بالوهْم"[[24]](#footnote-24).

والباحث يتفق مع الدكتور عبد العزيز كل الاتفاق، ودليلي ما ذكره الدكتور شوقي ضيف من أن الكسائي والفراء قد فتَحا للبصريين التالين لهما تَخْطئة بعض القراءات، بينما أغلق الكوفيون الذين خلَفوهما هذا الباب، وأن القارئ لكتاب سيبويه لا يجد تَخطئة واحدة لقراءة من القراءات مع كثرة ما استشهد منها، بل إن سيبويه قد صرَّح بقَبولها جميعًا مهما كانت شاذَّة عن مقاييسه؛ حيث قال سيبويه: القراءة لا تُخالَف؛ لأنها السُّنة"، وأن الخليل شيخ سيبويه كان يَحترم القراءات ولا يَطعُن فيها[[25]](#footnote-25).

## المطلب الثاني: موقف عيسى بن عمر الثقفي ت 149هـ:

يقول القفطي: "يقال: إن أبا الأسود لم يضع من النحو إلا باب الفاعل والمفعول فقط، وإن عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر وبوَّبه وهذَّبه، وسَمَّى ما شذَّ عن الأكثر لغات، وكان يَطعُن على العرب، ويُخطِّئ المشاهير منهم؛ مثل: النابغة في بعض أشعاره، وغيره[[26]](#footnote-26).

يقول ابن الجزري: "قال أبو عبيد القاسم بن سلاَّم: كان من قرَّاء البصرة عيسى بن عمر الثقفي، وكان عالِمًا بالنحو، غير أنه كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية يُفارق قراءة العامة، ويَستنكره الناس، وكان الغالبَ عليه حبُّ النصب إذا وجد لذلك سبيلًا"[[27]](#footnote-27).

يقول الدكتور محمود أحمد الصغير: "ولم يكن عيسى بن عمر أقلَّ من أبي عمرو جُرأةً في ردِّ هذه القراءات إذا لم تُوافِق مقياسه، فقد كان لعيسى منهج واضح أيضًا في النظر إلى لغات العرب"[[28]](#footnote-28).

ويقول الدكتور محمود أيضًا: "وقد اعتقد الدكتور عبد الفتاح شلبي - في كتابه (رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات) - أن عيسى كان يَرتجل هذه الوجوه، ويقرأ بما يُوافق مذهبه النحوي من دون أثرٍ كما فعل ابن مِقْسَم العطار ت 354هـ، وذلك استنكره الناس عليه، والصحيح أنه كان يختار من المأثور ما يوافق مذهبه، ولعله وجد الفعل أقوى العوامل، فآثَر تقديره على غيره، فاختار مثلاً: (والسارقَ والسارقةَ فاقطعوا أيديهما) بالنصب، وله في أستاذه ابن مُحيصن السهمي قدوة وسبقٌ، فهذا أيضًا كان له اختيار مماثل، رغب عنه الناس.... واختيار عيسى بعد هذا شذوذ اختيار، لا اختيار شذوذ؛ لأنه كان يقرأ بكثير من الوجوه التي كان عليها الأئمة المشهورون، أما استنكار الناس لاختياره، فيعود إلى خروجه على إجماعهم، وهو مصير كل مَن خالَفهم.... ولعل اختيار عيسى في القراءة يجلو لنا موقفه من القراءات النوادر، فهو يقبل منها ما يُوافق مذهبه، ويعتد به في بناء القاعدة النحوية، ولو كان مخالفًا للرسم، فهو يُجيز نصب (غير) من قوله تعالى: {مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ} [الأعراف: 59] على الاستثناء، ويُجيز منع صرْف (مصر) من قوله تعالى: {اهْبِطُوا مِصْرًا} [البقرة: 61] على إرادة مصر من الأمصار قياسًا على (هند)، ويقرأ قوله تعالى: {وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ} [التوبة: 15] (قلوبِكم)، ورفَض قراءة (نُتَّخذ) بالبناء للمفعول من قوله تعالى: {مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ} [الفرقان: 18]، شأنه في ذلك شأن أبي عمرو بن العلاء الذي رفض القراءة مُعلِّلاً موقفه بقوله: لا يجوز (نُتَّخَذ)، ولو كانت لحذفت (من) الثانية، فقلت: (أن نُتَّخَذَ من دونك أولياء)"[[29]](#footnote-29).

## المطلب الثالث: موقف أبي عمرو بن العلاء ت 154هـ:

يقول الدكتور محمد خير الحلواني: "وأول نحوي وقَفنا له على رأي في بعض القراءات هو أبو عمر بن العلاء، فقد ردَّ قراءة لمحمد بن مروان المدني، هي (هؤلاء بناتي هنَّ أطهرَ لكم)، بنصب أطهر، وجعل (هن) صمير فصل لا إعراب له، فقال: احتبى ابن مروان في هذا باللحن"، وقرأ أبو جعفر وشيبة (ليُجزَى قومًا بما كانوا يكسبون)، فعدَّ أبو عمرو قراءتهما لحنًا ظاهرًا؛ لأنهما نَصَبَا نائب الفاعل (قومًا)، وقال في قراءة الشِّجَرة - بكسر الشين -: يقرأ بها برابرة مكة وسودانها، ولا شك أن أبا عمرو لا يُنكر القراءة، إلا لأنه لا يَثِق بروايتها عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وكذلك حال النحويين الذين طعَنوا ببعض القراءات"[[30]](#footnote-30).

## المطلب الرابع: موقف سيبويه ت 180هـ:

تقول الدكتور خديجة الحديثي: "أما سيبويه - شيخ النحاة البصريين الذين كانوا يُخضعون القراءات لأقيستهم وإجماعهم وأصولهم التي وضعوها، وإن كانت من القراءات السبع التي اعتُمِدت ونُقِلت نقلاً متواترًا عن الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته رضي الله عنهم عند أكثر الباحثين - فلم يَعِب قارئًا، ولم يُخطِّئ قراءة، بل كان يذكرها؛ ليُبين وجهًا من العربية فيها، وليُقوِّي بها ما ورد عن العرب، وإن كانت القراءة من القراءات المفردة، لا يردها ولا يَصِفها بالشذوذ أو الخطأ، ولا يصف القارئ بالخطأ أو يَطعُن فيه، إنما يُحاول تخريجها على إحدى لغات العرب، وهو الذي يعتبر اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة، وليس المتكلم بها مخطئًا، فكيف يُخطِّئ القرَّاء وهم أئمة المسلمين وأعلامهم، وما قرؤوا به لا يُخالَف؟!"[[31]](#footnote-31).

يقول الدكتور محمود نحلة: "وأُثِر عن سيبويه استشهاده بما عُرِف من بعدُ بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، فإذا خالفت القراءة القياس، أعرض عن ذكرها، وتجنَّب الإشارة إليها، أو ذكرها وذكَر رأي بعض أساتذته فيها دون تعقيبٍ منه، ومن ذلك أنه لم يذكر قراءة ابن عامر: (كن فيكون) بالنصب، وكذلك فعل في قراءة حمزة: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ) بجر الأرحام عطفًا على الضمير دون إعادة الجار؛ لأن المضارع في الأولى لا ينصب عنده بالفاء في الأمر إلا إذا كان جوابًا له، ولأنه لا يجوز في الثانية عنده العطف على الضمير المجرور (محلاًّ) إلا بإعادة الجار"[[32]](#footnote-32).

## المطلب الخامس: موقف الفراء ت 207هـ:

المتتبع للفراء ومنهجه في تناوُل القراءات، يجد أنه قد ظهرت عنده ثلاث صور: الأولى: قَبول القراءة، والثانية: ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، والثالثة: رد القراءة بسبب شذوذها، وما يترتب عليها من معنًى فاسد للآية.

### الصورة الأولى: قَبول القراءة:

ومثل ذلك: قوله تعالى: {فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ} [البقرة: 37] يقول الفراء: "فآدم مرفوع و(كلمات) في موضوع نصب، وقد قرأ بعض القرَّاء: (فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ)، فجعل الفعل للكلمات، والمعنى - والله أعلم - واحد؛ لأن ما لَقِيك فقد لقِيته، وما نالَك فقد نِلْتَه"[[33]](#footnote-33).

فالفراء يحكي هذه القراءة وهي قراءة الإمام ابن كثير المكي، ويُوجِّهها توجيهًا لغويًّا لطيفًا على الرغم من أنها مخالفة لقراءة السبعة[[34]](#footnote-34).

### الصورة الثانية: ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى:

وذلك كأن يحكي القراءات في الموضع الواحد، ثم يأتي بما يحتج به على كل قراءة على حِدَة، ثم يُرجِّح بعض هذه القراءات على غيرها بقوله: "وهو أجود الوجهين"، أو بقوله: "وإنه لأحب الوجهين إليّ"، أو يقول: "اخترنا الرفع"[[35]](#footnote-35).

ومثل ذلك كلامه على القراءات في كلمة (أماني) من قوله تعالى: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ} [البقرة: 78].

يقول الفراء: "فالأماني على وجهين في المعنى، ووجهين في العربية، فإن من العرب مَن يُخفف الياء، فيقول: "إلا أمانيَ وإن هم"، ومنهم مَن يُشدِّد، وهو أجود، وكذلك ما كان مثل أُضحية وأُمنية، ففي جميعه الوجهان: التخفيف، والتشديد"[[36]](#footnote-36).

فالفراء هنا قد رجَّح قراءة التشديد على قراء التخفيف، وإن كان قد قبِلهما جميعًا.

### الصورة الثالثة: رد القراءة بسبب شذوذها، وما يترتب عليها من معنًى فاسد للآية:

وفي هذه الصورة ردَّ الفراء بعض القراءات وضعَّفها، ويُعلل ذلك الدكتور محسن هاشم بقوله: "وهذا فيما يبدو لي نابع من خَللٍ منهجي اعتمده النحاة، أدَّى بهم إلى الوقوع في شَرَكٍ خطير، ومزلقٍ كبير؛ نتيجةً لإنزال القرآن الكريم أعلى وأرقى نصٍّ عربي وصَل إلينا سليمًا من التصحيف، مُنزهًا عن التحريف، وتبعًا له قراءاته - أنزلوها على قواعدهم العقلية ومناهجهم المنطقية، فترى أحدهم يَحتج بقول شاعر مجهول، ويترك الأخذ عمن نقَل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"[[37]](#footnote-37).

يقول الفراء: "وقوله: {وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ} [الأنعام: 137]، وكان بعضهم يقرأ: (وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادهم)، فيَرفع القتل إذا لم يُسمَّ فاعلُه، ويرفع (الشركاء) بفعلٍ ينويه كأنه قال: زيَّنه لهم شركاؤهم، وفي بعض مصاحف الشام (شركايهم) بالياء، فإن تكن مثبتة عند الأولين، فينبغي أن يقرأ (زُيِّن)، وتكون الشركاء هم الأولاد؛ لأنهم منهم في النَّسَب والميراث، فإن كانوا يَقرؤون (زَيَّن)، فلست أعرف جِهتها، إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عشايا، ثم يقولون في تثنية الحمراء (حمرايان)، فهذا وجه أن يكونوا قالوا: (زَيَّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركايهم)، وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزَجَجْتُها مُتمكنًا = زجَّ القلوصَ أبي مَزادهْ

بشيءٍ، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية"[[38]](#footnote-38).

وقال أيضًا: "وليس قول مَن قال: (مخلف وعدَه رُسُلِه)، ولا (زُيِّن لكثير من المشركين قتْلُ أولادَهم شركائهم) بشيءٍ، وقد فُسِّر ذلك، ونحويو أهل المدينة ينشدون:

فزَجَجْتُها مُتمكِّنًا = زَجَّ القلوصَ أبي مَزادهْ

قال الفراء: باطل، والصواب: زجَّ القلوصِ أبو مَزاده"[[39]](#footnote-39).

يقول الدكتور محسن هاشم منتقدًا الفراء في توجيهاته: "لا بد من الإشارة إلى أن القراءة التي لم يعدها الفراء بشيءٍ، وأبطَل ما رُوِي من شواهد العربية على منوالها مما تشهد القراءة لصحته، ولا أقول العكس - هي قراءة الإمام الحافظ الثَّبت التابعي عبد الله بن عامر اليَحْصُبي الدمشقي، وقراءته كما هو معلوم من القراءات السبع المتواترة التي أجمع عليها المسلمون، وهذا من الفراء غير مقبول ولا معقول"[[40]](#footnote-40).

لكن الدكتور شوقي ضيف يَلتمس الأعذار للفراء وكل مَن اقتفى أثرَه في رد بعض القراءات المعتمدة؛ فيقول: "فالفراء وأمثاله - ممن يرد بعض القراءات التي لا تعدو حروفًا معدودة - لم يكن دافعهم إلى ذلك الطعن والتنقص، وإنما كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحري والتثبت**"**[[41]](#footnote-41)**.**

## المطلب السادس: موقف الأخفش الأوسط ت 215هـ:

يقول الدكتور محمد خير الحلواني: "ولأبي الأحسن الأخفش آراء من هذا القبيل، فربما نعَت لغة القراءة بالشذوذ، كما فعل في قراءة من جمع بين الهمزتين في (آمن السفهآء)، (سوآء عليهم أأنذرتهم)، قال: كل ذلك يَهمزون فيه همزتين، وكل هذا ليس من كلام العرب، إلا شاذًّا، ونعَت بالشذو أيضًا قراءة مَن قرأ: (اشتَرَوِا الضلالة)"[[42]](#footnote-42).

يقول الأخفش الأوسط: "أما قوله: {أَنُؤْمِنُ كَمَآ آمَنَ السُّفَهَآءُ أَلا إنهَّمْ هُمُ السُّفهآءُ}، فقد قرأهما قوم مهموزتين جميعًا، وقالوا: {سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ}، وكل هذا ليس من كلام العرب إلا شاذًّا، ولكن إذا اجتمعت همزتان شتَّى، ليس بينهما شيء، فإن إحداهما تُخفَّف في جميع كلام العرب إلا في هذه اللغة الشاذة القليلة"[[43]](#footnote-43).

وقال أيضًا: "وقد قرأ قوم وهي لغة لبعض العرب: {اشْتَرَوِا الضَّلاَلَةَ}، لَمَّا وجَدوا حرفًا ساكنًا قد لقِي ساكنًا، كسَروا كما يَكسرون في غير هذا الموضع، وهي لغة شاذَّة"[[44]](#footnote-44).

فالأخفش حكم بالشذوذ على قراءة من كسر الواو؛ لئلا تلتقي مع الساكن الآخر في الفعل (اشتروا)، وقد علَّل ردَّه القراءةَ بقوله: "فإذا كان ما قبلها - أي الواو - مفتوحًا، لم يكن بُدٌّ من حركة الواو؛ لأنك لو ألقيتَها، لم تَستدل على المعنى؛ نحو: {اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ}، وحَرَّكتَ الواو بالضم؛ لأنك لو قلتَ: "اشْتَرا الضلالة"، فألقيتَ الواو، لم تَعرِف أنه جمعٌ، وإنما حرَّكتها بالضم؛ لأن الحرف الذي ذهب من الكلمة مضموم، فصار يقوم مقامه"[[45]](#footnote-45).

علَّل الأخفش في نصه السابق ردَّه القراءة، وذكر أن التاء التي قبل الواو طالَما أنها مفتوحة، فليس هناك مَفرٌّ من تحريك الواو وعدم تسكينها، وأن حذف الواو سوف يُخِل بالمعنى، فيَختلِط المفرد بالجمع، فإذا قلت: (اشتَرا الضلالة)، لم يَدرِ المتكلم أهو مفرد أم جمع!

# المبحث الثالث: موقف النحاة الخالفين لسيبويه وعصره من الاحتجاج بالقراءات

## المطلب الأول: موقف المبرد ت 285هـ:

"وكان المبرد يُعزِّز أقيسته بالقراءات، فقد استشهد بقراءة أُبَي، وعبد الله بن مسعود، والحسن البصري، والأعرج، وأبِي عمرو بن العلاء"[[46]](#footnote-46).

ولا شك أن البصريين ينتمون إلى مدرسة واحدة، ولكننا نجد عند بعضهم اجتهادات فردية كالمبرِّد، ويبدو لنا أنَّ ردَّهُ بعض القراءات صادر بسبب الشك في الرواية، أو التمسك بالأصل النحوي، وقد أُخِذ عليه ردُّهُ بعض القراءات، وصنيعُهُ هذا اقتدى فيه بشيخه المازني؛ إذ نقل في مقتضبه ما أثبته المازني في تصريفه، وقد وصف الأستاذ المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة هذا الصنيع بأنه حملةٌ آثمةٌ على القُراء[[47]](#footnote-47).

ولا يُنكَر أنَّ المبرِّد ردَّ بعض القراءات أو رجَّحَ وجهًا على وجهٍ، ومن هذه القراءات قوله تعالى: {أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ} [النساء: 90]، وهي قراءة السبعة، ويبدو أن المبرِّد - رحمه الله - اختار قراءة (حَصِرةً)، واختيارُهُ هذا قريبٌ إلى قياس العربية في دَلالتها على الحال؛ لأن قراءة (حَصِرت) بالْمُضي تدلُّ على الدعاء، وقد عدَّ الأستاذ عضيمة - رحمه الله - قول المبرِّد هذا جرأةً منه، وقراءة (حَصِرةً) هي قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي[[48]](#footnote-48).

وقد رد قراءة همز (معايش) في قوله تعالى: (وَجَعَلْنا لَكُمْ فِيها مَعايِشَ)، وقراءة الهمز هي قراءة زيد بن علي، والأعمش، وخارجة بن مصعب عن نافع بن أبي نعيم؛ يقول المبرد: فأما قراءة مَن قرأَ (معائش) فهمَز، فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم، ولم يكن له علم بالعربية، وله في القرآن حروف قد وقف عليها.

وبذلك يتَّضح موقف المبرد من القراءات؛ إذ كان شأنه في ذلك شأن معظم البصريين الذين كانوا يردون بعض القراءات لمخالفتها أقْيستهم النحوية فحسب.

## المطلب الثاني: موقف ابن جني ت 392هـ:

يقول الدكتور فاضل صالح السامرائي: "إن أبا الفتح لا يختلف كثيرًا عن سائر النحاة في ذلك، وهو - وإن ألَّف كتاب (المحتسب) في توجيه القراءات الشاذة - كغيره من النحاة، يرد ويُضعِّف طائفة من القراءات السبع، وعلى كل حال كان أسلم موقفًا من شيخه أبي علي الذي صنع كتاب (الحُجة) في توجيه القراءات السبع، فيقول: "إلا أننا مع ذلك لا ننسى تقريبه على أهل القرآن؛ ليحيطوا به، ولا ينأَوْا عن فَهمه، فإن أبا علي رحمه الله عمِل كتاب (الحجة) في القراءات، فتجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يَجفو عنه كثير من العلماء، وقد خرَّج قراءة حمزة: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ).

ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضَّعف على ما رآه فيها، وذهب إليه أبو العباس، وخرَّجها على أنها مجرورة بباء ثانية، ثم حُذِفت لتقدُّم ذكرها"، في حين يقول شيخه في هذه الآية في قراءة حمزة: "وأما من جر الأرحام، فإنه عطف على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك، فتركُ الأخذ به أَوْلَى"[[49]](#footnote-49).

ويقول الدكتور فاضل أيضًا: "وابن جني في كتاب (المحتسب) جمع القراءات الشاذة، وجاهَد في توجيهها، وهو مع ذلك رذَّل فيه قراءات، وضعَّف أخرى، وذكَر أن بعضها لا يُعرَف في اللغة؛ من ذلك:

1- قراءة ابن مُحيصن: (ثُمَّ أَطَّرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ)، بإدغام الضاد في الطاء، قال ابن جني في (المحتسب): هذه لغة مرذولة.

2- قراءة أبي جعفر: (لِلْمَلائِكَةُ اسْجُدُوا)، قال ابن جني في (المحتسب): هذا ضعيف عندنا جدًّا؛ وذلك أن الملائكة في موضع جر، فالتاء إذًا مكسورة، ويجب أن تَسقُط ضمة الهمزة من "اسجدوا" لسقوط الهمزة أصلًا إذا كانت وصلاً.

3- قراءة الأعمش: (اثْنَتَا عَشَرَةَ) بفتح الشين، قال ابن جني: القراءة في ذلك: "عَشْرة" و"عَشِرة"، فأما "عَشَرة"، فشاذٌّ.

5- قراءة الأعمش: (وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ)، قال ابن جني: هذا من أبعد الشاذ؛ أعني: حذف النون ها هنا، وأمثلُ ما يقال فيه: أن يكون أراد: وما هم بضارِّي أحدٍ، ثم فصَل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر"[[50]](#footnote-50).

يقول الدكتور فاضل أيضًا: "وهو في سائر كتبه يقف من القراءات موقفًا مشابهًا لموقف سائر النحاة - وإن كان يختلف عنهم أحيانًا في توجيه وتخريج طائفة من القراءات لم يَرتضوها، ويقف موقفًا أقرب إلى الاعتدال من غيره - كما يبدو في كتاب (المحتسب)، وفي غيره من الكتب - في تضعيف قراءة من القراءات السبع، وإنكارها وردها وسواها من القراءات المعتمدة"[[51]](#footnote-51).

يقول الشيخ سعيد الأفغاني: "مذهب ابن جني الاحتجاج في العربية بالقراءة الشاذة، وقد ألَّف في ذلك كتابه (المحتسب)، جمَع فيه شواذ القراءات، ووجَّهها واحتجَّ لها، وصنيعه ذلك هو الصواب"[[52]](#footnote-52).

## المطلب الثالث: موقف ابن مالك ت 672هـ:

تقول الدكتور خديجة الحديثي: "وقد وقف ابن مالك من القراءات موقفًا مغايرًا؛ حيث كان يستشهد بالقراءات الصحيحة المتواترة، كما كان يأخذ بالقراءات الشاذة، وقد رد على علماء العربية الذين كانوا يَعيبون على عاصم وحمزة قراءات بعيدة في العربية، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، من ذلك: احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة: (تساءلون به والأرحامِ)، وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المصدر بقراءة ابن عامر: (قتلُ أولادَهم شركائِهم)، وعلى جواز سكون لام الأمر بعد (ثم) بقراءة حمزة: (ثُمَّ لْيَقْطَعْ)، وهي قراءات مردودة من البصريين وابن جني"[[53]](#footnote-53).

وقد ذكرت الدكتور خديجة أيضًا أن ابن مالك لم يكن يجد حَرَجًا من الاعتماد على القراءات الشاذة في بناء القواعد والأقيسة، ومثال ذلك اعتماده على قراءة شاذة لأعرابي في قوله تعالى: (صِراط الْذين) - بتخفيف اللام - فراح يجعل من هذه القراءة قاعدة قاس عليها جواز تخفيف اللام في الأسماء الموصولة الأخرى، وابن مالك قد بنى هذه القاعدة وقاس من دون أن يَعرِف صحة هذه القراءة أو خطأها، ومدى تواتُرها، أو كونها من الآحاد التي انفرَد بقراءتها هذا القارئ، دون اعتماد على سماعٍ أو تحقُّقٍ من صحة راويها[[54]](#footnote-54).

## المطلب الرابع: موقف أبي حيان الأندلسي ت 745هـ:

تقول الدكتورة خديجة الحديثي: "أما أبو حيان فقد وقف موقفًا وسطًا بين المدرستين، فلم يتشدَّد فيها تشدُّد البصريين، فيَرفض كلَّ ما خالَف القواعد والأقْيسَة التي بنَوها، ولم يتساهل تساهُلَ الكوفيين وابن مالك، فيَعتمد على الشاذ منها، أو على ما تفرَّد بقراءتهشخصٌ لا يَعرِف من القراءة شيئًا، وكان يعتمد على صحة القراءة وتواتُرها، فهو يرى أن القراءات قد جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها، ولكن لا يجوز أن يُؤخذ بجميعها، إنما يجب الأخذ بما صحَّت روايته منها، لذلك نجده يأخذ بقراءة السبعة ويعتمد عليها، ويبني القاعدة على ما وردت به هذه القراءة، حتى ولو كانت مخالفة لنصوص النحاة البصريين وأقْيستهم؛ لأن القرَّاء السبعة عربٌ أقْحاح عُدول، تلقَّى أكثرهم القراءة عن الصحابة، فأعلى القراءات وأصحها عنده ما أجمعت عليه السبعة"[[55]](#footnote-55).

يقول الدكتور عبد العزيز الدليمي: "وقف أبو حيان من القراء والقراءات موقف يُحمَد عليه، وبعَث في قلوبنا الإجلال والإكبار، وكان موقفه يتلخَّص في دفاعه عن القراء والقراءات؛ ففي قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ} [الأنعام: 137]، قرأ ابن عامر بنصب (أولادَهم)، وجرِّ (شركائهم)، ففصَل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، فردَّها الزمخشري، وردَّ عليه أبو حيان بقوله: وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح مَحض قراءة متواترة... وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقرَّاء الأئمة الذين تخيَّرتْهم الأمة لنقْل كتاب الله شرقًا وغربًا"[[56]](#footnote-56).

ويقول الدكتور عبد العزيز أيضًا: "وفيما يخص القراءات فإنه لا يُضعِّفها، لذلك نراه يلتمس لها وجهًا للصواب، فيقول: وما قُرِئ في السبعة لا يُرَد، ولا يُوصَف بضَعْفٍ ولا بقِلَّة، ولا يُفاضَل بين القراءات المتواترة، فهي في الصحة على حدٍّ سواء.

ونادرًا ما كان يحكم على قراءة من القراءات بأنها ضعيفة، أو يُفضِّل قراءة على أخرى، ويعترف أبو حيان بأن بعض القراءات عَسِرة، ويَنفرد بتخريج القراءات التي لم ُيخرِّجها غيره، كتخريجه لقراءة ابن السميفع، ولكنه لا يَبني عليها قاعدة، وقد يُخرِّج القراءات الشاذة تخريج شذوذ، يقول: وهذا التوجيه ضعيف أيضًا، وهو توجيه شذوذ"[[57]](#footnote-57).

**يتضح من كلام الدكتور عبد العزيز أن أبا حيان كانت نظرته إلى القراءات تتمثل في:**

1- الدفاع عن القرَّاء وقراءاتهم، والتصدي للطعن فيهم وفي عربيَّتهم، كما حدث مع الزمخشري.

2- عدم تضعيفه للقراءات، ومحاولة التماس أوجه الصواب لهذا القراءات.

3- عدم المفاضلة بين القراءات المتواترة، فكلها في الصحة على حدٍّ سواء.

4- تفرُّده بتخريج بعض القراءات التي لم يُخرِّجها غيره، كتخريجه قراءةَ ابن السميفع.

## المطلب الخامس: موقف السيوطي ت 911هـ:

يقول السيوطي:"أما القرآن فكل ما ورَد أنه قُرِئ به، جاز الاحتجاج به في العربية؛ سواءً كان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًّا.

وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تُخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يَجُز القياس عليه، كما يُحتج بالْمُجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يُقاس عليه؛ نحو: (استحوَذَ)، و(يَأْبَى)، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه، ومِن ثَم احتُجَّ على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة: (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا)[[58]](#footnote-58)، كما احتُجَّ على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة: {وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ} [العنكبوت: 12]"[[59]](#footnote-59).

يقول الدكتور عصام أبو غربية: "اهتم السيوطي بالقراءات القرآنية جميعها - المتواتر منها والشاذ - ولم يكن كالقدماء في عدم اعتداده بالشاذ، بل استشهد بالقراءات الشاذة، وكان في بعض المواضع يَعزوها إلى أصحابها، فقد استشهد بقراءة أبي قِلابة: (مَن الكذاب الأَشَرُّ) على حذف الهمزة من (خير وشر)، وقراءة أبي حَيْوة: (فأرسلنا إليها روحنا) بالتشديد، وفسَّره ابن مِهْران بأنه جبريل"[[60]](#footnote-60).

ثم ذكر الدكتور عصام أيضًا أن السيوطي كان يستشهد في بعض المواضع بالقراءات الشاذة دون أن يَنسِبها إلى أصحابها، ودون أن يَنُصَّ على أنها قراءة شاذة، ومن ذلك: استشهاده بقراءة "الحِبُك" - الشاذة - على أن (فِعُل) من أوزان الأسماء الثلاثية المجردة المهملة، وقد خرَّجها على أنها من تداخُل اللغات أو الإتباع لحركة تاء التأنيث في الكسر.

وأيضًا استشهاده بما قُرِئ في الشاذ: (أَوْكلما عاهَدوا) بسكون الواو، وذلك من تسكين المفتوح؛ لثِقَل الحركة على الواو، وليست على هذا الوجه للعطف، بل هي في معنى المفتوحة[[61]](#footnote-61).

# المبحث الرابع: موقف المحدثين من الاحتجاج بالقراءات، وتحته خمسة مطالب

## تمهيد:

وقف بعض علماء اللغة المحدثين من الاستشهاد بالقراءات موقف الناقد لصنيع النحاة؛ حيث إنهم اتَّهموا النحاة بتحكيم قواعدهم في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء، ويرون أن أقيسة النحاة أوهى من بيت العنكبوت، وأن البصريين منهم قد تسرَّعوا فوَهَّوْا بعض القراءات تعصُّبًا لمقاييسهم النظرية التي وضعوها دون استقراء وافٍ، ومن هنا أخذ علماء اللغة المحدثون على النحاة عدم استيعاب قواعدهم للقراءات، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات الشواهد الْمُحتج بها.

ومن علماء اللغة مَن وقف موقفًا معتدلاً؛ حيث قرر أن القراءات قد أمدَّت الدرس النحوي بما وسَّع من أُفقه، وأغناه على مَرِّ العصور، فهي مصدر من مصادر الدرس النحوي عند البصريين والكوفيين.

ومنهم مَن يرى أنها من أهم العلوم الإسلامية؛ لأنها أوثقها اتِّصالاً بالنص القرآني، وهي التي أصَّلت منهج النقل اللغوي عند العرب، بما أصَّلت من الاعتماد على الرواية[[62]](#footnote-62).

ومن علماء اللغة المحدثين مَن رأى أن القراءات تُمثل منهجًا في النقل لا يصل إلى وثاقته علم آخر، وأنها مرآة صادقة تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائدًا في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام، ومنهم مَن يرى أن علم القراءات من العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى؛ لأن رواياتها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية واللغوية بعامة في مختلف اللهجات، بل إن من الممكن القول بأن القراءات الشاذة هي أغنى مأثورات التراث بالمادة اللغوية، والتي تصلح أساسًا للدراسة الحديثة"[[63]](#footnote-63).

## المطلب الأول: موقف الشيخ سعيد الأفغاني ت 1997م:

يقول الدكتور علي أبو المكارم: "حاوَل الأستاذ سعيد الأفغاني أن يَدعَم هذا الاتجاه الذي يَحتج بكل القراءات القرآنية، بما فيها القراءات الشاذة، منطلقًا من نقطة بدء تختلف إلى أبعد غايات الاختلاف عن النقطة التي بدأ منها النحاة في احتجاجهم بهذه القراءات؛ إذ يبدأ من مُسلَّمة عنده بأن "القياس يتضاءل عن السماع"، لينتهي منها إلى أن "قراءات القرآن جميعها حجة في العربية - متواترها وآحادها وشاذها - وأكبر عيبٍ يُوجَّه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المجتمع بها، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشدَّ إحكامًا"، في حين أن النحاة إنما يبدؤون من ضرورة البحث عن مصدر جديد للمادة اللغوية، يهدف إلى تأييد ما تسلم إليه الأقيسة النحوية، فهم يرتكزون على قاعدة غير التي انطلق منها الأستاذ الأفغاني، وهي التدليل على صحة القياس ونتائجه، وليس "أفضلية السماع على القياس" كما ذهب"[[64]](#footnote-64).

**ومما سبق يتلخَّص موقف الأستاذ سعيد الأفغاني من القراءات في نقطتين:**

الأولى: متابعته العلماء الذين قالوا بالاحتجاج بالقراءات كلها: المتواترة، والآحاد، والشاذة.

الثانية: نقده بعض النحاة الذين عابوا القرَّاء ولَحَّنوهم، وردُّوا بعض القراءات بحجة مخالفتها الأقيسة النحوية التي وضعوها.

**أما النقطة الأولى:** فقد تابَع العلماء في قولهم، وذكر أن النص القرآني هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو، والصرف وعلوم البلاغة، وأن القراءات القرآنية التي وصلت إلينا بالسند الصحيح حُجة لا تُضاهيها حُجة، وأن الطرق المختلفة للقرآن في الأداء صحيحة أيضًا، وأن روايات القرآن - سواءً أكانت متواترة، أم شاذة - يُحتج بها، والقراءة الشاذة لا يُقرَأ بها، ولكن يُحتج بها في اللغة والنحو.

وراح يُعلل موقفه هذا بقوله: لأنها رُوِيت عن الصحابة وقرَّاء التابعين، وهم بطبيعة الحال ممن يُحتج بكلامهم العادي، بَلْه قراءاتهم التي تَحَرَّوْا ضبْطها جهد طاقتهم كما سمِعوها من الرسول صلى الله عليه وسلم، وأن أئمة القرَّاء - مثل أبي عمرو بن العلاء، والكسائي، ويعقوب الحضرمي - هم أئمة في اللغة والنحو أيضًا.... ولئن كان القراء أسقطوا القراءة بها - يعني القراءة الشاذة - لعدم وثوقهم أنها قراءة النبي نفسه، فإن على علماء اللغة والنحو أن يَعَضُّوا عليها بالنواجذ؛ إذ كان رُواتها الأعلون عربًا فُصحاءَ، سليمة سلائقُهم، تُبنى على أقوالهم قواعد العربية، وأنت تعرف أن النحاة يَحتجون بكلام مَن لم تَفسُد سلائقُهم من تابعي التابعين، فلأن يَحتجوا بقراءة أعيان التابعين والصحابة أَوْلَى، ورُجحان قراءات القرآن في حجيتها اللغوية والنحوية على شواهد النحاة، عُرفٌ قديم تَعاوَره العلماء"[[65]](#footnote-65).

**أما النقطة الثانية،** فهي نقدُه بعض النحاة الذين عابوا القرَّاء ولَحَّنوهم، وردُّوا بعض القراءات بحجة مخالفة الأقيسة النحوية التي وضعوها؛ يقول الأستاذ الأفغاني: "وهنا أمر ينبغي التنبيه إليه بشيء من التفصيل، فالحق أن موقف النحاة من النصوص العربية حين وضعهم القواعد، فيه خللٌ واضطراب من الناحية المنهجية، وأن موقف القرَّاء - علميًّا ومنطقيًّا ومنهجيًّا - سديدٌ متسق"[[66]](#footnote-66).

**ثم أتبع الأستاذ الأفغاني كلامه بذكر شروط القراءة الصحيحة، وهي:**

1- صحة السند بها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم متواترًا.

2- موافقتها للرسم العثماني.

3- موافقتها وجهًا من وجوه العربية.

وذكر أن النحاة صرَّحوا أن القراءة سُنة مُتبعة، وأنها لا تَخضَع لغير السماع الصحيح، وأما القراءة الشاذة، فهي عند النحاة ما تَوفَّر فيها صحة السند وموافقة العربية، وتخلَّف الشرط الثاني أو التواتر من الشرط الأول، وأن الفقهاء قد منعوا القراءة بها في الصلاة.

**يقول الأستاذ الأفغاني:** "وقد ظهر لك أن القراءة الشاذة لا يَقدَح في الاحتجاج بها عربيةُ قادحٍ، فمخالفة الرسم بزيادة كلمة أو نقص حرف، لا تُؤثر في صحة بناء القواعد عليها، هذا وخير تعبير عن منهج القراء قول أحد أئمَّتهم أبي عمرو الداني: (وأئمة القرَّاء لا تَعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبَتت عندهم لم يردَّها قياس عربية، ولا فُشوُّ لغةٍ؛ لأن القراءة سُنة متبعة يَلزَم قَبولها والمصيرُ إليها)، هذا دستور القراء أثبتوه في كتبهم، وكانوا في تطبيقه على غاية من الدقة والأمانة، فكانوا منهجيين منطقيين قولاً وعملاً، فهل كان النحاة كذلك؟!"[[67]](#footnote-67).

ختم الأفغاني كلامه السابق بهذا السؤال، ثم راح ينتقد موقف النحاة من القراءات الشاذة، ذاكرًا أن في قواعدهم النحوية بعض الثغرات التي من شأنها أن تَسِمَ منهجهم بالخلل وعدم الدقة؛ يقول الأستاذ الأفغاني: "الحق أن النقد يجد في صف النحاة وفي وقواعدهم ثغرًا عدة يَنفُذ منها إلى الصميم، فهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب، فيجمعون نُتَفًا نثرية وشعرية من هذه القبيلة ومن تلك، من أعرابي في الشمال إلى امرأة في الجنوب، ومن شعر لا يُعرَف قائله إلى جملة غير منسوبة، يجمعون هذا إلى أقوال معروفة مشهورة، ويضعون قواعد تَصدُق على أكثر ما وصل إلينا بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يَستند إلى خطة محكمة في الجمع، حتى إذا أتت بعضهم قراءةٌ صحيحة السند تُخالف قاعدته القياسية، طعَن فيها، وإن كان قارئها أبلغَ وأعرب من كثيرٍ ممن يَحتج النحوي بكلامهم! فلا استقراؤه كامل أو كافٍ، ولا لشواهده التي استند إليها بعض ما للقراءات الصحيحة من القوة، ولا للغة التي تَخضَع للمقاييس التي ابتدَعها، وخير ما يَصِف اضطراب موقفهم هذا قول الرازي: (إذا جوَّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول منقول عن قائل مجهول، فلأن يُجوَّز إثباتها بالقرآن العظيم، كان ذلك أَوْلَى.... وكثيرًا ما ترى النحويين يتحيَّرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرِحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وَفْقه دليلاً على صحته، فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحته كان أَوْلَى)"[[68]](#footnote-68).

وبعد أن انتهى الأستاذ الأفغاني من نقده موقفَ النحاة من الاحتجاج بالقراءات - وخصوصًا الشاذة - واستعراضه أقوالَ بعض القدماء - من القرَّاء والمفسرين والفقهاء الذين اتَّفق معهم في موقفهم الناقد والمهاجم والمتَّهم للنحاة - راح يُعطي الدواء؛ ليَقطَع دابر الداء، وليَستأصِل هذا الوباء من جذوره، فقال: "والمنهج السليم في ذلك أن يُمعِنَ النحاة في القراءات الصحيحة السند، فما خالَف منها قواعدهم، صحَّحوا به تلك القواعد، ورجعوا النظر فيها؛ فذلك أَعْوَدُ على النحو بالخير، أما تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة التي نقلها الفُصحاء، فقلبٌ للأوضاع، وعكسٌ للمنطق؛ إذ كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا العكس"[[69]](#footnote-69).

وبذا يكون قد اتَّضح موقف الأستاذ الأفغاني من القراءات والاحتجاج بها.

## المطلب الثاني: موقف الدكتور محمد عيد ت 2004م:

يقول الدكتور مطير بن حسين المالكي: "يرى الدكتور محمد عيد في كتابه (الرواية والاستشهاد) أن النحاة صرفوا أنفسهم قصدًا عن الاستشهاد بالقرآن والحديث، مع علمهم بوجود هذه الثروة الموثقة من النصوص، إلا أنهم تَحرَّجوا من استخدامها في دراستهم، ووقف التحرُّز الديني بينهم وبين الإفادة منها، ويرى أن النحاة سلكوا مسلكًا مضادًّا لِما كان ينبغي، فذهبوا يُوثِّقون نصوص القرآن والحديث بما هو أقل منها توثيقًا فيما أُطلق عليه (كلام العرب)، ويرى أيضًا أن تدخُّل العامل الديني في موقف النحاة من نصوص القرآن والسنة أمرٌ جانَب التوفيقَ من وجهة النظر الحديثة، باعتباره عاملاً دخيلاً، لم يكن من المفيد اعتباره في دراسة اللغة، وكان من واجب النحاة أن يُوجِّهوا جهودهم لدراسة القرآن والحديث بعد التأكُّد من توثيق القراءات والأحاديث، بدلاً من الرهبة الدينية التي حرَمتْهم وحرَمتْنا معهم من الاعتماد على نصوص موثَّقة هي القرآن والسنة، ويرى أنه من المفيد الآن أن نُعيد تصحيح ما سنَّه لنا الأقدمون في هذا الموضوع من سُنة غير حسنة، وأن نُنحِّي عن أذهاننا الرَّهبة الدينية أمام نصوص القرآن والسنة، باعتبارها رهبةً مفتعلة، لم يكن لها ما يُسوِّغها في دراسة لغوية لنصوص القرآن والحديث"[[70]](#footnote-70).

ومما سبق يتَّضح أن الدكتور محمد عيد نحا بالمسألة نحوًا آخرَ؛ إذ إنه يقول بتعمُّد النحاة تَنْحِيةَ بعض القراءات والحديث الشريف، مُعللاً ذلك بما أسماه "الرهبة الدينية"، أو "العُرف الديني"، أو ربما قصد الدكتور أن النحاة رغِبوا في تنزيه النص القرآني والحديثي عن الاستشهاد به في النحو، والثلجُ في ذلك أنه كان عليهم الاعتماد على النصوص القرآنية والحديثية - بعد توثيقها - في الاستشهاد للقواعد النحوية.

وقد ذكر الدكتور محمد عيد أن نصوص القرآن والسنة - صحيحة أو غير صحيحة - ينبغي أن يُنحَّى من النظر اللغوي إليها ما داخَله من العُرف الديني، وما أدَّى إليه قديمًا من الانصراف عن استنباط القواعد منها، كما ينبغي في ضوء هذا الفَهْم درسُها من جديد باعتبارها مصدرًا مهمًّا يُمثِّل نثْر الفصحى في عصر ظهور الإسلام"[[71]](#footnote-71).

يقول الدكتور مطير بن حسين المالكي: "ونقول للدكتور محمد عيد: إنَّ قوله بالتحرز الديني وانصراف النحاة قصدًا عن الاستشهاد بالقرآن والحديث، وتوثيق النحاة للقرآن والحديث بما هو أقل منها فصاحةً، كل ذلك غير صحيح، ولا يثبُت أمام الحقيقة العلمية، بل إنه ينافي جهود النحاة في خدمة القرآن والحديث، تلك الجهود التي ظهرت على شكل مؤلفات عظيمة في غريب القرآن والحديث، ومعاني القرآن، ومجاز القرآن، وإعراب القرآن.

وبهذا يتَّضح أنَّ الحكم على جهود النحاة من خلال وجهة النظر الحديثة، حكم غير دقيق؛ لأنَّ النحاة القدماء لهم الفضل بعد الله في الحفاظ على لغة القرآن، وبحوثهم اللغوية يَشهَد لها القاصي والداني من عرب وغيرهم، فلم يُنَحُّوا القرآن عن دراستهم، بل خدموا لغته، واتَّصلت معظم جهودهم به، فكتاب سيبويه يَحوي ما يَربو على ثلاث مائة آية جاءت لدعم شواهده، أو تقرير قواعده، ومن الواضح تَحامُل الدكتور محمد عيد على النحاة، وعدم اعترافه بجهودهم، حين يرى أن يبدأ من حيث هو؛ ليُقيم نحوًا غير نحوهم، وكأن النحو العربي جملًة وتفصيلاً في نظره لا يصلح أن يكون نحوًا"[[72]](#footnote-72).

يتضح من كلام الدكتور مطير السابق أن قد فَهِم كلام الدكتور محمد عيد بشكل مُطلق وعام، وأن الدكتور عيد يُعمِّم الأحكام، لكن ربما كان الدكتور محمد عيد يقصد بكلامه أن النحاة - أو بمعنى أدق بعض النحاة - نَحَّوْا جانبًا الاستشهاد ببعض القراءات - وخصوصًا الشاذة - وليس كل القراءات، وأن فريقًا منهم قد نَحَّى الحديث للأسباب التي ذكرها هذا الفريق، وهي أن الحديث كان يُروى بالمعنى، وأن معظم رُواته كانوا من الأعاجم، فالدكتور مطير يرى أن الدكتور عيد يُنكر جهود النحاة جُملةً وتفصيلاً، لكنَّ هذا أمرٌ غير صحيح؛ إذ إن كل ما صنَعه الدكتور عيد أنه حاوَل أن يَجد مبررًا لعدم استشهاد بعض النحاة ببعض القراءات والحديث النبوي، وقد أرجع ذلك إلى التحرُّز ومراعاة العُرف الديني، ودليل ذلك أنه هو نفسه قد أنكَر ذلك على النحاة، وعاب عليهم هِجْرانَهم بعضَ القراءات والحديث، ونادى بضرورة تَنْحِية العُرف الديني أو الرهبة الدينية جانبًا، وإنكاره هذا أمرٌ غير عجيب؛ فقد أنكر من قبلُ ابن الطيب الفاسي على النحويين ردَّهم بعض القراءات، ومن المحدثين من أنكر أيضًا؛ مثل: الأستاذ سعيد الأفغاني، والشيخ محمد الخضر حسين، وغيرهم كثير.

## المطلب الثالث: موقف الشيخ محمد الخضر حسين ت 1958م:

يقول الشيخ محمد الخضر حسين: "وأفضل ما يُحتج به في تقرير أصول اللغة القرآن الكريم؛ فإنه نزل بلسان عربي مبين، ولا يَمتري أحد في أنه بالغٌ في الفصاحة وحُسن البيان الذِّروة التي ليس بعدها مُرتقى، فنأخذ بالقياس على ما وردت عليه كَلِمُه وآياته من أحكام لفظية، ولا فرق عندنا بين ما وافَق الاستعمال الجاري فيما وصل إلينا من شعر العرب ومنثورهم، وما جاء على وجهٍ انفرَد به، ولا نتَّبع سبيل مَن يَحيدون عن ظاهره، ويذهبون به مذهب التأويل ليوافق آراءهم النحوية"[[73]](#footnote-73).

فالشيخ محمد الخضر هنا يَقصُر أفضلية الاحتجاج في تقرير وتقعيد الأصول والمسائل اللغوية عامةً على القرآن وقراءاته؛ وذلك لأن القرآن أعلى طبقات الفصاحة والبيان، وأوجَب أن نقيس على كَلِمه وألفاظه قواعد النحو واللغة، وأنه لا فَرْقَ بين ما وافَق منه الاستعمالَ الجاري على كلام العرب، وبين ما جاء منه على وجهٍ انفرَد به، ويَقصِد بذلك القراءات الشاذة التي جاءت مخالفة لما عليه كلام العرب، فهو هنا يدعو إلى الأخذ بالقراءات الشاذة وإن خالَفت القياس.

وقد انبرى الدكتور محمد حسن عبد العزيز يرد على الشيخ محمد الخضر حسين فيما ذهب إليه - مُحتجًّا بقول السيوطي في الاقتراح - قائلاً: ولسنا نرى ما رآه الشيخ الجليل من القياس على القراءات التي لا توافق الاستعمال الجاري في لغة العرب لأمور؛ من ذلك: أن المشهور بين النحاة الاحتجاج بما ورد في القراءات - متواترة أو شاذة - مخالفًا ما ورد عن العرب في ذلك الوارد بعينه، ولا يُقاس عليه، وفي ذلك يقول السيوطي: وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تُخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالَفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يَجُز القياس عليه، كما يُحتج بالْمُجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يُقاس عليه.

- كما أنه لو جاز القياس عليها، لاضطربت القواعد اضطرابًا شديدًا، وأصبح لكل مَن يخالفها مندوحة بقراءة تُجيز ما خالَف فيه، وأذكر هنا مثالًا من أمثلةٍ يُمكن أن تُساق في هذا المجال، فالقياس أو القاعدة أن يُنصَب الفعل المضارع بعد (أن) المصدرية، وألا يجوز حذفها، بيدَ أنه قد ورد عن العرب قولهم: (تَسمعَ بالمعيدي خيرًا من أن تراه) بنصب (تسمع)، فقال النحاة: يُحفظ ولا يُقاس عليه، وقد عاب الشيخ محمد الخضر قولهم هذا، وقال: وقد جاء على نحو هذا المثل قوله تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا} [الروم: 24]، ويقتضي ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة وأخْذه بأحسن طُرق البيان، أن يُجرى حذف (أن) المصدرية كما ورد في الآية مُجرى ما يَصِح القياس عليه.

هذا وقراءة (يُريكم) بالنصب - إذا كان ثَمة قراءة - أشبه بالقراءة الشاذة في نصب (أَعبدَ) في قوله تعالى: {قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ} [الزمر: 64]، يقول ابن خالويه في (شواذ القراءات) في توجيه هذه القراءة: وقال بعضهم: أراد أن أعبدَ.

فإذا أضفنا إلى هذا أن القراءة المجمع عليها برفع (يُريكم)، وقيل في توجيهها: إن الفعل قد رُفِع بعد حذف أن - ظهر لنا أنه يجوز - بمقتضى ما دعا إليه الشيخ من القياس - أن نقول:

من الخير تقرأ قياسًا على مَن قرأ (يُريكم) بالنصب، ومن الخير تقرأ قياسًا على مَن قرأ (يريكم) بالرفع، وأَوْلَى من ذلك أن يقال: إن حذف (أن) مقصور على السماع مطلقًا، فلا يُرفع ولا يُنصب بعد الحذف إلا ما سُمِع، وإلى هذا الرأي ذهَب متأخِّرو المغاربة، وهو الصحيح كما يقول الأُشْمُوني[[74]](#footnote-74).

وقد انتقد الدكتور عبد الصبور شاهين رأي الشيخ محمد الخضر حسين في قراءة ابن عامر (وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم)، قائلاً: "والشيخ يُدافع عن تركيب ورد في قراءة ابن عامر وحْده من بين القرَّاء السبعة - يقصد قراءة: (قتلُ أولادَهم شركائهم) - وصحيح أن هذه الرواية مشهورة صحيحة، ولكن ليس كل مشهور صحيح بمقبول في الذوق اللغوي على أنه مثال يُحتذى به، وحسبُنا أن نُسلم لهذه القراءة الصحيحة ونتلقَّاها بالقَبول، فأما أن نجعلها نموذجًا نقيس عليه، وبابًا من أبواب التوسُّع في التعبير العربي، فأمرٌ آخر يَحكمه الذوق والاستعمال والإلف، وهو ما لم نجده في أساليب القدماء، وربما كان السبب في ذلك أنه تركيب يحتاج إلى جُهد وتعمُّل؛ ليُمكن فَهْمه، فضلاً عن أن يُتَذَوَّقَ ويُؤْلَف، ولذلك لم يُستعمل في أبواب القول الفصيح على مدى العصور.

نقول هذا على الرغم من أن الشيخ الخضر حاوَل أن يُهوِّن من قيمة الذوق اللغوي في التمييز بين المقبول في التراكيب اللغوية وغير المقبول، فالذوق في رأْيه ليس حكمًا في هذه الحال، وإنما المدار ما يجري في الاستعمال ويَثبُت في الرواية"[[75]](#footnote-75).

فالدكتور عبد الصبور هنا يُعلل قَبول الشيخ الخضر القراءة - واتِّخاذها مثالاً يُحتذى في التقعيد - بالتهوين من شأن الذوق اللغوي الذي يُعتبر من أهم الفوارق والأمور الفاصلة بين المستعمل والْمُهمل، ويذكر أن الفيصل في الأمر عند الشيخ الخضر، هو جَريان الاستعمال وثبوت الرواية.

وبذلك يتَّضح موقف الشيخ محمد الخضر حسين من قضية الاحتجاج بالقراءات؛ إذ إنه قد ذهَب فيها مذهب قَبول كل القراءات، واعتبارها نِبراسًا للتقعيد، واتَّضح أيضًا ما وُجِّه إليه من نقدٍ من قِبَل الدكتور محمد حسن عبد العزيز، والدكتور عبد الصبور شاهين.

## المطلب الرابع: الترجيح:

بعد الذي سُقته من آراء القدماء والمحدثين، واستعراضي إياها، وما وُجِّه إليها من نقدٍ، أقول: من المتعارَف عليه أن العلماء قد قبِلوا القراءات المتواترة وأجمعوا عليها، وإنما نشأ الخلاف بينهم قديمًا وحديثًا في شأن القراءات الشاذة، وإنني أتفق مع الرأي القائل بقَبول القراءة الشاذة ما لم تُخالف قياسًا معروفًا في اللغة، ولو أن القراءة الشاذة قد خالفت قياسًا، فيُحتج بها في هذا الموضع بعينه دون سواه، ولا ينبغي لنا تخطئة القرَّاء أو الطعن عليهم؛ لأن هؤلاء القراء من الفُصحاء من كبار التابعين وتابعيهم، قد نقلوا عن الصحابة وهم مَن هم في الفصاحة وسلامة اللسان، وأن النحاة قد أخطؤوا عندما استشهدوا ببعض الشعر مجهول القائل، وتركوا قراءة نُقِلت عن تابعي عن صحابي عن الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لمجرد عدم موافقتها لأقيستهم وقواعدهم، وهذا ما ذهب إليه السيوطي في الاقتراح، وابن الطيب الفاسي في شرحه اقتراحَ السيوطي، والأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه في أصول النحو، وكذلك الدكتور محمد حسن عبد العزيز في كتابه القياس في اللغة العربية، وغيرهم كثير.

## من نتائج البحث:

1- أن أصول النحو تنقسم إلى قسمين؛ أصول سماعية، وأخرى عقلية، فالسماعية مثل القرآن الكريم والحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، والأصول العقلية مثل القياس والتعليل.

2 - أن الخطوات الأولى للدرس النحوي تتصل اتصالاً مباشرًا بالقرآن الكريم؛ إذ قامت لخدمته وحمايته من اللحن والتحريف، ثم تطوَّرت فشمِلت بلاغته وإعجازه، وتَعَدَّتْ لدراسة تأويله وتفسيره، ثم دراسته دراسة صوتية لمعرفة مخارج الحروف وتأثير بعضها في بعض.

3- أن علماء القراءات قد عرَّفوا القراءة أكثر من تعريف، وبعض هذه التعريفات قريب من المقصود، والبعض الآخر يَبعُد قليلاً، وهناك تعريفات متداخلة.

4- أن الاحتجاج للقراءة فن من فنون القراءات، ارتبط تطوُّره بها منذ بدأت حروفًا متفرقة إلى أن صارت عِلمًا مستقلاًّ، فقد كان في أول عهده غضًّا، يقتصر على المشابهات القريبة التي تعقد بين القراءات أو سائر أساليب اللغة في اللفظ أو المعنى أو التركيب.

5- أن للقراءات القرآنية فوائد عديدة؛ منها: ما يتصل بأصول الفقه، وأحكام التشريع، ومنها ما يتعلق بالتفسير، وتلمُّس وجوهه التي هي من باب التنوُّع لا التضاد، ومنها ما يتعلق بإقامة الحجج البالغة، والبراهين الدامغة على حفظ كتاب الله من أن يتطرَّق إليه التصحيف، أو يتسلَّل إليه التحريف.

6- أن لعلماء القراءات منهجًا خاصًّا في تناوُل القراءة.

7- أن النحاة لم يكونوا على منهج واحد في أمر القراءات القرآنية التي تخرج عن قراءة الجمهور، فمنهم مَن ردَّ بعضها، وقَبِل بعضًا آخر، ومنهم مَن جعل قراءات القرآن كلها حُجة.

8- أن القراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقَفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقْيِسَتهم، فما وافَق منها أصولهم ولو بالتأويل، قبِلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثيرٍ من الروايات اللغوية، وعدُّوها شاذَّة، تُحفظ ولا يُقاس عليها.

9- أن لأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وسيبويه، والفراء والأخفش - منهجَهم الخاص في قَبول ورفْض القراءة.

10- أن بعض النحاة قد أخطؤوا بردِّهم بعض القراءات لمجرد أنها قد خالَفت أقيستهم، وأخطؤوا أيضًا عندما طعَن بعضهم في أمانة القرَّاء.

11- أن موقف المحدثين قد اختلف شأنهم في ذلك شأن القدماء، فمنهم مَن قبِل القراءة الشاذة؛ مثل: الشيخ محمد الخضر حسين، والأستاذ سعيد الأفغاني، ومنهم مَن قبِلها من غير أن يُقاس عليها، بل يُتَوقَّف فيها على السماع فقط؛ مثل: الدكتور محمد حسن عبد العزيز، والدكتور عبد الصبور شاهين.

12- أن من العلماء مَن لَم يُعلل عدمَ قَبول بعض النحاة القراءات - وخصوصًا الشاذة - بعدم موافقتها للأقْيسة والقواعد التي وضعوها فحسب، وإنما أرجع ذلك إلى ما يُسمى بالتحرُّز الديني، أو الرهبة الدينية والعُرف الديني الذي منَعهم من الاحتجاج بهذه القراءات.

## المصادر والمراجع:

**وهنا أقوم بإيراد المصادر والمراجع القديمة مرتَّبة ترتيبًا ألفبائيًّا.**

1- المحيط في اللغة؛ إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد، ت 385هـ**؛** تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، طبعة عالم الكتب 1401هـ - 1981م.

2- معجم مقاييس اللغة؛ أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، ت 395هـ؛ تحقيق الشيخ عبد السلام محمد هارون، الناشر دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

3- لطائف الإشارات لفنون القراءات؛ أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، أبو العباس، ت 923هـ؛ تحقيق مركز الدراسات القرآنية، الناشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف 1434هـ.

4- إعراب القرآن؛ أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، أبو جعفر النَّحَّاس، ت 338هـ، وضع حواشيه وعلَّق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1421 هـ.

5- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه؛ الدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، سنة 1394هـ - 1974م.

6- معاني القرآن؛ سعيد بن مسعدة، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، ت 215هـ؛ تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1411 هـ - 1990 م.

7 - في أصول النحو؛ الأستاذ سعيد الأفغاني، الناشر المكتب الإسلامي، سنة النشر 1407هـ - 1987م.

8- القياس في النحو؛ الدكتور سعيد جاسم الزبيدي، الناشر دار الشروق 1997م.

9- المدارس النحوية؛ الدكتور شوقي ضيف، الناشر دار المعارف 1968م.

10- الاقتراح في أصول النحو؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت 911هـ؛ تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الناشر مكتبة الآداب، الطبعة الثالثة 2007م.

11- إنباه الرواة على أنباه النحاة؛ علي بن يوسف، جمال الدين أبو الحسن القفطي، ت 646هـ، الناشر المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى 1424 هـ.

12- أصول التفكير النحوي؛ الدكتور علي أبو المكارم، الناشر دار غريب 2006م.

13- الأصول بين الفقهاء والنحاة؛ الدكتور عوض بن حمد القوزي، مجلة الدارة، العدد الرابع، السنة الثالثة عشرة، فبراير 1988 - رجب 1408هـ.

14- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقَي الشاطبية والدرة؛ عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

15- المعنى والإعراب عند النحويين؛ الدكتور عبد العزيز عبده أبو عبد الله، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس - ليبيا، الطبعة الأولى 1391هـ - 1982م.

16- الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط، رسالة دكتوراه؛ الدكتور عبد العزيز الدليمي، سنة 1992م.

17- ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقرَّاء؛ الدكتور عبد الجبار علوان النايلة، مجلة المجمع العلمي العراقي، سنة 1986م.

18- أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق؛ عصام أبو غربية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2006م.

19- اللهجات العربية في القراءات القرآنية؛ الدكتور عبده الراجحي، الناشر دار المعرفة الجامعية 1996م.

20- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث؛ الدكتور عبد الصبور شاهين، الناشر مكتبة الخانجي، دون تاريخ.

21- دراسات لغوية: القياس في الفصحى - الدخيل في العامية؛ الدكتور عبد الصبور شاهين، الناشر مؤسسة الرسالة 1986م.

22 - ابن جني النحوي؛ الدكتور فاضل صالح السامرائي، الناشر دار النذير، سنة النشر 1389هـ - 1969م.

23- المقتضب؛ محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، ت 285هـ؛ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث القاهرة 2010م.24- تاج العروس من جواهر القاموس؛ محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقَّب بمرتضى الزَّبيدي، ت 1205هـ؛ تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية.

25- لسان العرب؛ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين، ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، ت 711هـ، اعتنى بتصحيحه أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العُبيدي، الناشر دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة 1419 هـ - 1999م.

26- منجد المقرئين ومرشد الطالبين؛ محمد بن محمد بن يوسف، شمس الدين أبو الخير، ابن الجزري، ت 833هـ، الناشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م.

27 - القياس في اللغة العربية؛ الدكتور محمد حسن عبد العزيز، الناشر دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1415هـ - 1995م.

28- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي؛ الدكتور محمود أحمد الصغير، الناشر دار الفكر 1999م.

29- موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو؛ الدكتور مطير بن حسين المالكي، دون تاريخ.

30- أصول النحو العربي؛ الدكتور محمد خير الحلواني، الناشر إفريقيا الشرق 2011م.

31- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو؛ الدكتور مهدي المخزومي، الناشر مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية 1958م.

32- أصول النحو العربي؛ الدكتور محمود نحلة، الناشر دار العلوم العربية، بيروت 1987م.

33- موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن؛ الدكتور محسن هاشم درويش، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد السابع والعشرون، ربيع الآخر 1425هـ - يونيو 2004م.

34- الرواية والاستشهاد باللغة: دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث؛ محمد عيد، الناشر عالم الكتب القاهرة، الطبعة الثانية 1976م.

35- دراسات في اللغة العربية وتاريخها؛ الشيخ محمد الخضر حسين، الناشر المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح، الطبعة الثانية 1960م.

36- معاني القرآن؛ لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفرَّاء، ت 207هـ؛ تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر عالم الكتب، الطبعة الثالثة 1983م.

**المحتــوى**

[الاحتجاج بالقراءات القرآنية وموقف النحاة منه 3](#_Toc424026010)

[مقدمة: 3](#_Toc424026011)

[وقد قسمت هذا البحث إلى أربعة مباحث: 4](#_Toc424026012)

[تمهيد: 5](#_Toc424026013)

[المبحث الأول: مكانة الاحتجاج بالقراءات القرآنية 6](#_Toc424026014)

[المطلب الأول: تعريف القراءة لغة واصطلاحًا: 6](#_Toc424026015)

[أولاً: القراءة في اللغة: 6](#_Toc424026016)

[ثانيًا: القراءة في الاصطلاح: 6](#_Toc424026017)

[المطلب الثاني: مفهوم الاحتجاج وبداية ظهوره: 7](#_Toc424026018)

[المطلب الثالث: مكانة القراءات القرآنية في النحو: 8](#_Toc424026019)

[المطلب الرابع: من فوائد تعدُّد القراءات: 9](#_Toc424026020)

[المطلب الخامس: منهج علماء القراءات في تناوُل القراءة: 10](#_Toc424026021)

[المبحث الثاني: موقف النحاة الأوائل من الاحتجاج بالقراءات 11](#_Toc424026022)

[المطلب الأول: منهج البصريين والكوفيين في تناوُل القراءات: 11](#_Toc424026023)

[المطلب الثاني: موقف عيسى بن عمر الثقفي 149هـ: 12](#_Toc424026024)

[المطلب الثالث: موقف أبي عمرو بن العلاء 154هـ: 15](#_Toc424026025)

[المطلب الرابع: موقف سيبويه 180هـ: 15](#_Toc424026026)

[المطلب الخامس: موقف الفراء 207هـ.: 16](#_Toc424026027)

[الصورة الأولى: قَبول القراءة: 16](#_Toc424026028)

[الصورة الثانية: ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى: 16](#_Toc424026029)

[الصورة الثالثة: رد القراءة بسبب شذوذها، وما يترتب عليها من معنًى فاسد للآية: 17](#_Toc424026030)

[المطلب السادس: موقف الأخفش الأوسط 215هـ: 18](#_Toc424026031)

[المبحث الثالث: موقف النحاة الخالفين لسيبويه وعصره من الاحتجاج بالقراءات 20](#_Toc424026032)

[المطلب الأول: موقف المبرد 285هـ: 20](#_Toc424026033)

[المطلب الثاني: موقف ابن جني 392هـ: 21](#_Toc424026034)

[المطلب الثالث: موقف ابن مالك 672هـ: 22](#_Toc424026035)

[المطلب الرابع: موقف أبي حيان الأندلسي 745هـ: 23](#_Toc424026036)

[المطلب الخامس: موقف السيوطي 911هـ: 25](#_Toc424026037)

[المبحث الرابع: موقف المحدثين من الاحتجاج بالقراءات، وتحته خمسة مطالب 26](#_Toc424026038)

[تمهيد: 26](#_Toc424026039)

[المطلب الأول: موقف الشيخ سعيد الأفغاني 1997م: 27](#_Toc424026040)

[المطلب الثاني: موقف الدكتور محمد عيد 2004م: 30](#_Toc424026041)

[المطلب الثالث: موقف الشيخ محمد الخضر حسين 1958م: 32](#_Toc424026042)

[المطلب الرابع: الترجيح: 35](#_Toc424026043)

[من نتائج البحث: 36](#_Toc424026044)

[المصادر والمراجع: 37](#_Toc424026045)

1. الاقتراح للسيوطي؛ تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ص 96. [↑](#footnote-ref-1)
2. ينظر الأصول بين الفقهاء والنحاة؛ للدكتور عوض بن حمد القوزي، مجلة الدارة، العدد الرابع، السنة الثالثة عشرة، فبراير 1988- رجب 1408هـ، ص 90. [↑](#footnote-ref-2)
3. المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد، ج1، ص 495. [↑](#footnote-ref-3)
4. مقاييس اللغة؛ لابن فارس، ج5، ص 79. [↑](#footnote-ref-4)
5. تاج العروس؛ للزبيدي، ج 1، ص 371. [↑](#footnote-ref-5)
6. لسان العرب؛ لابن منظور، ج1، ص 128. [↑](#footnote-ref-6)
7. منجد المقرئين ومرشد الطالبين؛ لابن الجزري، ص3**.** [↑](#footnote-ref-7)
8. لطائف الإشارات لفنون القراءات؛ لشهاب الدين القسطلاني، ج1 ص170. [↑](#footnote-ref-8)
9. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقَي الشاطبية والدرة؛ لعبد الفتاح القاضي، ص7. [↑](#footnote-ref-9)
10. القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي؛ للدكتور محمود أحمد الصغير، ص 205. [↑](#footnote-ref-10)
11. السابق نفسه، ص 206. [↑](#footnote-ref-11)
12. السابق نفسه، ص 206. [↑](#footnote-ref-12)
13. الاقتراح للسيوطي؛ تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ص96. [↑](#footnote-ref-13)
14. في أصول النحو العربي؛ للشيخ سعيد الأفغاني، ص28. [↑](#footnote-ref-14)
15. موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو؛ للدكتور مطير بن حسين المالكي، ص 9. [↑](#footnote-ref-15)
16. المعنى والإعراب عند النحويين؛ د. عبد العزيز عبده، ج1، ص 55. [↑](#footnote-ref-16)
17. موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو؛ للدكتور مطير بن حسين المالكي، ص 9. [↑](#footnote-ref-17)
18. موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن؛ للدكتور محسن هاشم درويش، ص 23، 24. [↑](#footnote-ref-18)
19. النشر في القراءات العشر؛ لابن الجزري، ج1، ص10. [↑](#footnote-ref-19)
20. أصول النحو العربي؛ محمد خير الحلواني، ص 37. [↑](#footnote-ref-20)
21. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه؛ للدكتورة خديجة الحديثي، ص47. [↑](#footnote-ref-21)
22. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو؛ للدكتور مهدي المخزومي، ص384. [↑](#footnote-ref-22)
23. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه؛ للدكتورة خديجة الحديثي، ص 138. [↑](#footnote-ref-23)
24. الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط؛ للدكتور عبد العزيز الدليمي، ص80. [↑](#footnote-ref-24)
25. المدارس النحوية؛ للدكتور شوقي ضيف، ص 157؛ بتصرف. [↑](#footnote-ref-25)
26. إنباه الرواة على أنباه النحاة؛ للقفطي، ج2، ص 375. [↑](#footnote-ref-26)
27. غاية النهاية في طبقات القراء؛ لابن الجزري، ج1، ص 613. [↑](#footnote-ref-27)
28. القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي؛ للدكتور محمود أحمد الصغير، ص 109. [↑](#footnote-ref-28)
29. القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي؛ للدكتور محمود أحمد الصغير، ص 109، 110، بتصرف، وإعراب القرآن للنحاس، ج3، ص 107، 108. [↑](#footnote-ref-29)
30. أصول النحو العربي؛ محمد خير الحلواني، ص 37. [↑](#footnote-ref-30)
31. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه؛ للدكتورة خديجة الحديثي، ص51. [↑](#footnote-ref-31)
32. أصول النحو العربي؛ للدكتور محمود نحلة، ص 34،35. [↑](#footnote-ref-32)
33. معاني القرآن للفراء؛ تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ج1، ص 28. [↑](#footnote-ref-33)
34. موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن؛ للدكتور محسن هاشم درويش، ص 25. [↑](#footnote-ref-34)
35. موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن؛ للدكتور محسن هاشم درويش، ص 29، 30. [↑](#footnote-ref-35)
36. معاني القرآن؛ للفراء، ج1، ص 49. [↑](#footnote-ref-36)
37. موقف الفراء من القرارات المتواترة في كتابه معاني القرآن؛ للدكتور محسن هاشم درويش، ص 34. [↑](#footnote-ref-37)
38. معاني القرآن للفراء، ج1، ص357، 358. [↑](#footnote-ref-38)
39. السابق نفسه، ج2، ص 81، 82. [↑](#footnote-ref-39)
40. موقف الفراء من القرارات المتواترة في كتابه معاني القرآن؛ للدكتور محسن هاشم درويش، ص 35، 36. [↑](#footnote-ref-40)
41. المدارس النحوية؛ للدكتور شوقي ضيف، ص 223. [↑](#footnote-ref-41)
42. أصول النحو العربي؛ لمحمد خير الحلواني، ص37. [↑](#footnote-ref-42)
43. معاني القرآن؛ للأخفش، ج1، ص 45. [↑](#footnote-ref-43)
44. السابق نفسه، ج1، ص 51. [↑](#footnote-ref-44)
45. السابق نفسه، ص 50. [↑](#footnote-ref-45)
46. المقتضب؛ للمبرد ج2، ص 202، وج 1، ص 238؛ تحقيق الدكتور عبد الخالق عضيمة. [↑](#footnote-ref-46)
47. يُنظر: مقدمة تحقيق المقتضب؛ للدكتور عبد الخالق عضيمة، ج1، ص 111، وظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقرَّاء؛ بحث للدكتور عبد الجبار علوان النايلة، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد السابع والثلاثون، الجزء الأول، ص 302، سنة 1986 م. [↑](#footnote-ref-47)
48. ينظر المقتضب، ج4، ص124، 125، والنشر في القراءات العشر، ج2، ص 251. [↑](#footnote-ref-48)
49. ابن جني النحوي؛ للدكتور فاضل صالح السامرائي، ص 127، 128. [↑](#footnote-ref-49)
50. السابق نفسه، ص 128، بتصرف. [↑](#footnote-ref-50)
51. السابق نفسه، ص 129. [↑](#footnote-ref-51)
52. في أصول النحو؛ للشيخ سعيد الأفغاني، هامش ص 45. [↑](#footnote-ref-52)
53. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه؛ للدكتورة خديجة الحديثي، ص 50. [↑](#footnote-ref-53)
54. السابق نفسه، ص50، بتصرف. [↑](#footnote-ref-54)
55. السابق نفسه، ص 49. [↑](#footnote-ref-55)
56. الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط؛ للدكتور عبد العزيز الدليمي، ص 85. [↑](#footnote-ref-56)
57. السابق نفسه، ص 86. [↑](#footnote-ref-57)
58. وهي قراءة يزيد بن القعقاع، وقد قرأ الجمهور: (فبذلك فليَفْرحوا)، وفي مصحف أُبَي: (فبذلك فافرحوا). [↑](#footnote-ref-58)
59. الاقتراح للسيوطي، ص 96، 97. [↑](#footnote-ref-59)
60. أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق؛ للدكتور عصام أبو غربية، ص 71. [↑](#footnote-ref-60)
61. السابق نفسه، ص 71، 72، بتصرف. [↑](#footnote-ref-61)
62. ينظر: موقف علم اللغة من أصول النحو العربي؛ للدكتور مطير بن حسين المالكي، ص12، وفقه اللغة؛ للدكتور أحمد قدورة، والقياس في النحو؛ للدكتور سعيد جاسم الزبيدي. [↑](#footnote-ref-62)
63. ينظر: موقف علم اللغة من أصول النحو العربي؛ للدكتور مطير بن حسين المالكي، ص 12، واللهجات العربية؛ للدكتور عبده الراجحي، ص 184، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث؛ للدكتور عبد الصبور شاهين، ص ٧، 8، وعلم اللغة للدكتور محمود سليمان ياقوت، ص 132، 133. [↑](#footnote-ref-63)
64. أصول التفكير النحوي؛ للدكتور علي أبو المكارم، ص 128. [↑](#footnote-ref-64)
65. في أصول النحو؛ للأستاذ سعيد الأفغاني، ص 28، 29. [↑](#footnote-ref-65)
66. السابق نفسه، ص 29. [↑](#footnote-ref-66)
67. السابق نفسه، ص 31. [↑](#footnote-ref-67)
68. السابق نفسه، ص 31، 32. [↑](#footnote-ref-68)
69. السابق نفسه، ص 32، 33. [↑](#footnote-ref-69)
70. موقف علم اللغة من أصول النحو العربي؛ للدكتور مطير بن حسين، ص 13، 14. [↑](#footnote-ref-70)
71. الرواية والاستشهاد، د. محمد عيد، ص 262. [↑](#footnote-ref-71)
72. موقف علم اللغة من أصول النحو العربي؛ للدكتور مطير بن حسين، ص 14، 15. [↑](#footnote-ref-72)
73. دراسات في اللغة العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، ص 30، ٣١. [↑](#footnote-ref-73)
74. القياس في اللغة العربية؛ الدكتور محمد حسن عبد العزيز، ص 82 - 84. [↑](#footnote-ref-74)
75. دراسات لغوية: القياس في الفصحى - الدخيل في العامية؛ للدكتور عبد الصبور شاهين، ص 60، 61. [↑](#footnote-ref-75)